صندوق ملياري بإدارة القطاع الخاص للاستثمار البيئي واستحداث وزارة تعنى بهذا الشأن

المطوع: مؤتمر البيئة يطلق مبادرتين ضمن خارطة طريق تحويل المشاكل البيئية إلى مشاريع تنموية

أكد رئيس مجلس إدارة شركة «استدامة القابضة» رئيس اللجنة التنظيمية العليا لمؤتمر البيئة الكويتية، تحت رعاية وزير التجارة والصناعة انس الصالح ومشاركة الهيئة العامة للصناعة بحضور المهندس براك الصبيح ، والهيئة العامة للبيئة ، ان المؤتمر سيطرح مبادرتين مهمتين خلال افتتاح اعماله في 22 ديسمبر المقبل.

وكشف المطوع ان المبادرة الأولى تتمثل في الدعوة الى تأسيس صندوق ملياري ، يخصص للاستثمار في مشاريع البيئة والأعمال التنموية المرتبطة بها ، مشيرا الى ان صندوق موجه للاستثمار في المشاكل البيئية لن تقل عوائده عن 6 في المئة شرط ان تكون ادارته تحت القطاع الخاص وبعيدة عن البيروقراطية والروتين العام الحكومي.

وذكر المطوع ان المؤتمر سيكون نواة ونقطة انطلاقة للصندوق ، داعيا الحكومة المساهمة فيه عبر اذرعها الإستثمارية ، من منطلق استثماري بحت ، وليس على مبدأ الدعم.

وقال اغلب المشاكل البيئية يمكن تحويلها الى فرص استثمارية وتنموية ، وكافة الدول المتطورة تسيطر على التلوث البيئي عبر المشاريع واشراك القطاع الخاص فيها.

واضاف ، الدولة تنفق اكثر من ملياري دينار سنويا اي ما يعادل 7.2 مليارات دولار اميركي على الرعاية الصحية ، وتبخل في توجيه 10 في المئة هذا المبلغ الى التنمية البيئية ووضع استراتيجية مستدامة تشجع الاستثمار في النفايات واعادة التدوير لتخليص البيئة من سموم هذه النفايات وتحويلها الى مواد اولية من جديد ، وخلق فرص عمل.

وقال ان تنمية البيئة وتنظيفها سيوفر وضع صحي افضل ، سيوفر مبالغ كبيرة على الدولة.

وقال مالذي يمنع انشاء معاهد عليا وكليات متخصصة للبيئة والسكان ، اضافة الى الإهتمام بتخصيص دروس توعوية للنشء عن البيئة ، لما لها من اهمية قصوى تمس حياة الإنسان والمجتمع ككل ، وهذه الكليات النوعية موجودة في كل دول العالم المتقدم.

وبين المطوع أن حجم الاستثمارات التي من الممكن تنفيذها في المجال البيئي في الكويت يفوق ملياري دينارخلال 5 سنوات مقبلة حيث ان الكويت فقيرة في مشاريع البيئة عموما ، مشيراً إلى أن عملية جذب المستثمرين الأجانب لهذه الاستثمارات سهلة جداً، لكونها مجزية، لكن الأمر يحتاج إلى تنظيم وارادة تساعد على تنظيم هذه الاستثمارات.

خالد المطوع

وقال المطوع إن هناك العديد من النفايات الموجودة في الكويت من الممكن ان تكون مصدرا جيدا للطاقة والمواد البتروكيماوية، وذلك بإعادة تدويرها ، مشيراً إلى أن ابرز مشاكل البيئة في الكويت غياب التنسيق وضعف اتخاذ القرار وتقيد الجهات المعنية وعدم منحها الصلاحيات الكاملة .

واقترح المطوع عند إنشاء الصندوق البيئي تخصيص 20 في المئة من ميزانيته للتوعية من خلال المناهج الدراسية لتثقيف الأجيال القادمة، منوها في الوقت ذاته إلى ان الحكومات والبرلمانات السابقة لم تقم بالدور المطلوب بالاهتمام بالبيئة التي تعتبر مصدرا اساسيا للأمراض الفتاكة التي اخذت في الإنتشار في السنوات العشر الأخيرة.

ودعا المطوع ضرورة وضع المشاكل البيئية ضمن الأولويات تزامنا مع الصحة والتعليم والإسكان فهي محور الإرتكاز الرابع للأولويات.

فيما المبادرة الثانية للمؤتمر ستركز على الدعوة الى استحداث وزارة خاصة للبيئة وتكليف وزير دولة للشؤون البيئة تضع استراتيجية للتنمية المستدامة في هذا الجانب لمدة 15 سنة ويتم تنفيذها من خلال هيكل تنفيذي سواء استمر الوزير ام تم تغيرة وبشرط تطعيم فريق العمل بكوادر اجنبية من الدول المتقدمة على هذ الصعيد.

كما تشرف وزارة البيئة على تنفيذ مشاريع الطاقة النظيفة ، وتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية التي سبقتنا فيها دول عديدة بدعم مالي كويتي.

وتسائل المطوع هل يعقل ان تساعد الكويت الدول بعطايا مليونية كبيرة للإستثمار وتنمية البيئة ونحن في مؤخرة الركب في هذا الجانب ، ماذا ينقصنا حتى نبدا ونختصر الطريق، متابعا : هل يعقل ان نوقع عقودا بمئات الملايين لدراسات منذ سنوات ولا نتائج ملموسة ، وبإمكان خبراتنا العملية والعلمية وما نملكه من قطاع خاص على أعلى مستوى من الفنية والمهنية البدء الفعلي في هكذا مشروع من أقرب الطرق !

وختم المطوع مشددا على ان البيئة مسؤولية مجتمعية ووطنية، علينا أن نبدأ من الآن في الانطلاق نحو معالجة الخلل الهيكلي في هذا الملف وفقا للأولويات. لا يوجد مستحيل إذا ما نظرنا إلى حجم الإمكانات المتوافرة على أرض الواقع، ونحن في الدورة الأولى لمؤتمر البيئة نكرس شعار بيئتنا ثروتنا ومسؤوليتنا ، محملا مجلس الأمة مسؤولية كبيرة في هذا الجانب لغياب التشريعات التي تحمي البيئة وتغلظ العقوبات وتلزم الدولة بالإستثمار في هكذا مشاريع .

«المركزي»: نمو المعروض النقدي في الكويت 11.2 في المئة بنهاية الربع الثاني

البنك المركزي

أظهر تقرير صادر عن بنك الكويت المركزي أن صافي الموجودات الأجنبية في دولة الكويت بلغت بنهاية الربع الثاني من العام الجاري 15412.7 مليون دينار مقارنة بنحو 12579.1 مليون دينار في الربع المماثل من عام 2012، بارتفاع بلغت نسبته 22.5 في المئة تقريباً.

وأشار التقرير إلى أن المطالبات على القطاع الخاص بلغت بنهاية الربع الثاني من العام الجاري 30182.1 مليون دينار مقابل نحو 29024.3 مليون دينار في الربع المماثل من العام الماضي، بارتفاع تُقدر نسبته بحوالي 4 في المئة.

وعلى الجانب الأخر، بلغت المطالبات على الحكومة في نهاية الربع الثاني من العام الجاري 1411.5 مليون دينار مقابل 1979 مليون دينار نهاية الفترة المماثلة من العام الماضي، بتراجع تُقدر نسبته بحوالي 28.7 في المئة.

وبلغ حجم المعروض النقدي في الدولة بنهاية الربع الثاني من العام الجاري 31949.9 مليون دينار، منها 8449.4 مليون دينار نقود متداولة وودائع تحت الطلب وما في حكمها، وحوالي 23500.6 مليون دينار أشباه نقود وتشمل الودائع الادخارية والودائع لأجل وودائع بالعملات الأجنبية وما في حكمها.

وكان المعروض النقدي في الكويت قد بلغ بنهاية الربع الثاني من العام الماضي 28725.9 مليون دينار تقريباً، بما يعني نمو ذلك المعروض ما بين الربع الثاني من هذا العام والربع الثاني من العام الماضي بحوالي 11.2 في المئة.

وبلغت قيمة الحسابات والودائع الحكومية في الكويت بنهاية الربع الثاني من 2013 حوالي 5727.5 مليون دينار مقابل 5627.6 مليون دينار في الربع الثاني من 2012، بارتفاع بلغت نسبته 1.8 في المئة تقريباً.

بالرغم من استقرار معدل التضخم وسعر صرف العملة وعجز الحساب الجاري

«الكويتية - الصينية»: «المركزي الإندونيسي» يبقي سياسته الحذرة ويرفع أسعار الفائدة

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية على الرغم من تعافي معظم دول آسيا الناشئة من مشكل التدفق النقدي التي سببتها المخاوف بأن يخفض الاحتياطي الفيدرالي حجم سيولتها خلال الصيف الماضي، لا تزال إندونيسيا تعاني إثر ذلك. فالاقتصاد الإندونيسي يشبه الاقتصاد الهندي في عدة أمور منها عجز الحساب الجاري، وضعف العملة، وارتفاع مستوى التضخم بشكل كبير جدا. ونتيجة لذلك، قرر البنك المركزي الإندونيسي أن يرفع سعر الفائدة مجددا، بعدما كان قد اتخذ هذه الخطوة في كل اجتماعاته الشهرية منذ شهر مايو، ما عدا في شهر أكتوبر الماضي، ليبلغ إجمالي الارتفاع 150 نقطة أساس. وفي شهر نوفمبر الجاري، قام البنك المركزي بتمديد الفترة التي يقيد فيها من سياساته برفع سعر الفائدة مرة أخرى بمقدار 25 نقطة أساس. وقد جاء هذا الارتفاع بمثابة مفاجأة للاقتصاديين، فمن بين المحللين الخمسة وعشرين الذين شاركوا في استبيان بلومبيرغ، توقع محلل واحد فقط أن تشهد إندونيسيا ارتفاعا في سعر الفائدة من جديد هذا الشهر. ويبلغ سعر الفائدة الإندونيسي حاليا 7.5 في المئة ، وهو أعلى مستوى له منذ أربعة أعوام.

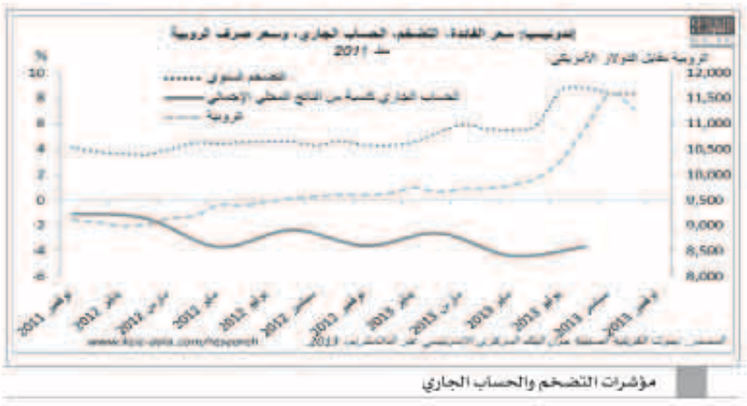

مؤشرات التضخم والحساب الجاري

وأضاف التقرير أما العملة الإندونيسية، فقد انخفض سعر صرف الروبية الإندونيسية بمعدل 17 في المئة منذ بداية يونيو لتصبح الآن أسوأ العملات الآسيوية أداءً هذا العام من بين 11 عملة من العملات الآسيوية الكبرى، بما فيها الين الياباني. وبالرغم من أن العملة استقرت خلال الشهر الماضي، فهي لا تزال عرضة للتذبذب بشكل كبير. ويأمل البنك المركزي الإندونيسي بأن يزداد التدفق الائتماني إلى إندونيسيا عن طريق رفع أسعار الفائدة، وبالتالي أن يقوي ذلك قيمة العملة الإندونيسية التي تأثرت بارتفاع معدل التضخم. فأصبحت الآن السلع المستوردة تكلف أكثر بالروبية الإندونيسية، وهذا يدعو المنتجين وتجار الجملة إلى تحميل ارتفاع الأسعار على تجار التجزئة والمستهلكين. فبين شهري يناير ومايو من هذا العام، تراوحت الزيادة في الأسعار ما بين 4 في المئة و5.5 في المئة على أساس سنوي، واستمرت الأسعار بالارتفاع ليتخطى معدل التضخم مستوى 8 في المئة على أساس سنوي منذ يوليو. وإلى جانب دعم الروبية الإندونيسية، تهدف الارتفاعات في أسعار الفائدة إلى كبح الطلب عن طريق رفع أسعار الإئتمان عاليا. وكان النمو الائتماني كبيرا في سبتمبر حيث بلغ 23 في المئة على أساس سنوي، لكن من المتوقع أن تنخفض القروض مستقبلا مع استمرار الارتفاع في أسعار الفائدة والتوقعات لمزيد من التشدد. والهدف الإندونيسي من هذا هو تقليل عجز الحساب الجاري، وخصوصاً عن طريق تخفيض الواردات.

وتابع يمثل الرسم البياني أعلاه معدل التضخم من خلال قياس «مؤشر سعر المستهلك» «CPI»، حيث أن التضخم هو نتيجة الزيادة السنوية في أسعار سلة من السلع والخدمات التي يطلق عليها مسمى سلة «مؤشر أسعار المستهلك»، ويتم تحديدها بناءً على عادات إنفاق السكان. وتشمل سلة «مؤشر أسعار المستهلك» أسعار المواد الغذائية والمواصلات والسكن والخدمات والأنشطة الترفيهية. وفي إندونيسيا، وكما هو الحال في الدول النامية الأخرى، يشكل الإنفاق على المواد الغذائية أكثر من ثلث السلة، ولهذا يؤثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير على التضخم.

طيران الإمارات يتوقع إصدار سندات لتمويل المشتريات

إيرباص ومبادلة الإماراتية تقتربان من اتفاق لإنتاج مكونات طائرات

رئيس مجلس إدارة بيوتغ يعرض على محمد بن راشد الطائرة الجديدة

دبي - «رويترز»: قالت مصادر مطلعة إن الشركة الأوروبية لصناعات الدفاع الجوي والفضاء «اي.ايه.دي.اس» وهي الشركة الأم لايرباص تقترب من توقيع اتفاق استراتيجي مع شركة مبادلة لصناعة الطيران في أبوظبي بخصوص إنتاج اجزاء طائرات متطورة مصنوعة من مركبات الياف الكربون.

ويتزامن الاتفاق الصناعي مع صفقة متوقعة لبيع 50 طائرة من طراز ايه350- وبعض الطائرات الأصغر حجما لشركة الاتحاد للطيران ومقرها أبوظبي أعلنت عنها رويترز في وقت سابق.

وليست هناك صلة معلنة بين الصفقتين ولكنهما تعكسان التحول المتزايد نحو صفقات المبادلة في صناعة الطيران التجاري مع سعي «مبادلة» للقيام بدور كبير في انتاج مكونات أجزاء الذيل المستخدمة في طائرات الركاب.

وأقامت ايرباص ومنافستها بوينج علاقات شراكة بالفعل مع ستراتا وهي وحدة لتصنيع المركبات تابعة لشركة «مبادلة لصناعة الطيران» وتنتج أجزاء في مدينة العين قرب سلطنة عمان.

و قال تيم كلارك رئيس طيران الامارات بدبي للصحافيين يوم الأحد إن الشركة ستعتمد على إصدار سندات من بينها صكوك لتمويل جزء أكبر من مشترياتها من الطائرات مستقبلا.

وقال كلارك للصحفيين على هامش معرض دبي للطيران «لدينا كل أنواع أدوات التمويل في خزائننا بما في ذلك التمويل المصرفي والسندات والتمويل التجاري لكن السندات ستشكل جزءا أكبر من التمويل.»

وقادت طيران الامارات موجة طلبيات لشراء طائرات يوم الأحد بطلبية لشراء 150 طائرة جديدة لبوينج 777 ميني جامبو في صفقة قيمتها 76 مليار دولار بالأسعار المعلنة.

كما طلبت شراء 50 طائرة إيرباص ايه- 380 وهي أكبر طائرة في العالم في صفقة بقيمة 23 مليار دولار.

وقال مسؤول كبير في طيران الامارات في سبتمبر إن الشركة ربما تصدر سندات العام القادم لجمع 4.5 مليارات دولار للمساهمة في تمويل صفقة شراء 21 طائرة جديدة للتسليم في السنة المالية التي تبدأ في أبريل 2014. وأطلقت طيران الامارات إصدارين هذا العام الأول لسندات بقيمة 750 مليون دولار في يناير والثاني لصكوك بقيمة مليار دولار في مارس. و أطلقت بوينج الأمريكية لصناعة الطائرات الجيل الجديد الذي طال انتظاره من طائراتها طويلة المدى بطلبيات شراء حجمها 259 طائرة من أربع شركات طيران في معرض دبي للطيران يوم الأحد.

التقرير ربع السنوي عن السوق العقاري

غيتهاوس: 1.5 في المئة نمواً متوقعاً للاقتصاد البريطاني خلال عام 2013

تطرق تقرير لبنك غيتهاوس البريطاني أن هناك تحسناً ملحوظا في مؤشرات نمو الاقتصاد البريطاني، حيث من المتوقع أن ينمو الناتج الإجمالي المحلي بواقع 1.5 في المئة لسنة 2013 متخطيا توقعات النمو السابقة بنسبة 0.8 في المئة حسب ما أفادت به منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي «OECD». وقد شهد الربع الثاني أنشطة عديدة في أسواق المال البريطانية، حيث قام محافظ مصرف إنجلترا بإصدار بيانه الأول المتعلق بالسياسة النقدية لمعدلات الفائدة التي ستشهد ارتفاعا في حال انخفض معدل البطالة من 7.7 في المئة إلى 7.0 في المئة والذي سينتج عنه خلق قرابة 750 ألف فرصة عمل وهو أمر وارد الحدوث خلال عام 2016، حيث من المتوقع أن تحافظ معدلات الفائدة على انخفاضها للسنوات القليلة القادمة مما يساعد على انتعاش السوق العقاري بسبب توافر التمويل العقاري بمعدلات فوائد منخفضة. وقد بلغ حجم الصفقات العقارية في بريطانيا للربع الثاني من عام 2013 حوالي 8 مليار جنيه إسترليني، وكانت نسبة صفقات المستثمرين الأجانب حوالي 44.0 في المئة من إجمالي حجم تلك الصفقات، مما يشير إلى الطلب المتزايد من المستثمرين الأجانب على سوق العقار البريطاني. كما تطرق محافظ مصرف إنجلترا أن لجنة السياسات النقدية في المصرف جاهزة لمساندة نمو الاقتصاد البريطاني في حال ارتفعت معدلات الفائدة وأثرت على نمو الاقتصاد، وتشمل حزمة المساندات تسهيل إجراءات الائتمان المصرفي لزيادة التمويل ومحاولة وضع سقف للتضخم لايزيد عن 2 في المئة وذلك للحفاظ على استقرار الأسعار.

فنادق ماريوت الكويت نظمت زيارة إلى «مستشفى بنك الكويت الوطني للأطفال»

من الزيارة

كجزء من وفائه والتزامه بمبادرة «روح الخدمة» الدولية الفعالة، واستكمالا لإصداره السنوي الـ 20 للأسبوع العالمي تقديرا للعملاء - كعادة الشركة ودعمها لثقافة ماريوت، نظم فريق من العاملين في فندق جي دبليو ماريوت الكويت، كورتيارد ماريوت مدينة الكويت، وقاعة الراية التي تديرها ماريوت العالمية ، بالتعاون مع الجمعية الكويتية لرعاية الأطفال، مؤخراً ، زيارة خاصة إلى مستشفى بنك الكويت الوطني للأطفال.

لمشاركة بعض اللحظات السعيدة مع الأطفال الذين يعانون من الأمراض الدائمة.

برعاية شركة تنظيم المعارض والأحداث «BAROUE» المشهورة، تم تقديم عدد من الشخصيات الكرتونية المسلية مثل الديناصور بارني والسنفورة الزرقاء المعروفة عالميا، بحضور كبير ومتفاعل جداً من قبل الأطفال وأعضاء الجمعية الكويتية لرعاية الأطفال في المستشفى ، كما أقيمت بعض الألعاب الممتعة، وقدمت أغاني الأطفال باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة إلى وجبات غداء لذيذة لزرع الابتسامة الدائمة على وجوه الأطفال. وقد تضمنت الزيارة عدداً من الفعاليات التي أبهجت الأطفال وزرعت فيهم السعادة، مثل عرض الساحر ومسرح العرائس الخاص، في حين لعب أطفال آخرون بالبالونات التي تحمل أشكال حيوانات ظريفة وتناولوا بعض الأطعمة والحلويات اللذيذة من ماريوت. وحضر لمشاهدة هذه الاحتفالية اللطيفة عدد من أسر الأطفال وزوار المستشفى، وقد أظهر فريق ماريوت موهبة أفراده أيضاً، إذ قام بصنع أشكال حيوانات جميلة وأنيقة من مناشف الفندق، وورود من أغطية زجاجات الصودا.

وبمناسبة هذه المبادرة الاجتماعية، قال السيد جورج عون، المدير العام لفنادق ماريوت الكويت: «إن فنادق ماريوت الكويت رائدة من حيث دعم المجتمع الكويتي عبر مجموعة من برامج التعليم والصحة والرياضة والبرامج الاجتماعية. وتأتي زيارة مستشفى بنك الكويت الوطني للأطفال لتكون واحدة من مبادرات عديدة نقوم بها لتعزيز نشاط الأطفال وحيويتهم ومنحهم الأمل الدائم بالحياة، من مختلف فئات المجتمعات المحلية التي نقدم لها خدماتنا». من جهته، وفي السياق ذاته، قال أندرو فيرنانديز، مدير التسويق والعلاقات العامة لفنادق ماريوت الكويت: «في ماريوت، يلعب شركاؤنا دوراً مهما يدعم سعينا لإفادة مجتمعنا. ولا يمكن أن تكون نشاطات حسن النية الاجتماعية، وجهود التوعية التي نقوم بها من خلال مبادرة روح الخدمة، ناجحة من دون إشراك الموظفين وحماسهم للمشاركة فيها».

إن مبادرة ماريوت «روح الخدمة» تسهم في رفع سوية الاهتمام بالقصص الإنسانية والقضايا البيئية المهمة، في جميع أنحاء العالم. ومن خلال مبادرات مثل زيارة مستشفى بنك الكويت الوطني للأطفال، تسعى ماريوت إلى أن تكون عضواً مسؤولا في المجتمع المحلي، إذ تواصل جهودها لتصبح ذات دور فاعل ومهم في حياة الناس، وتساعدهم في التغلب على الشدائد، وتجسد الشغف الحقيقي لتحقيق التميز الشخصي.